

أداة تقييم أداء إدارة الدين

5 فبراير، 2008 (مراجع في نوفمبر 2008)

السياسة الاقتصادية وإدارة الديون

إدارة البنوك والدين (TRE-BDM)



قائمة المحتويات

i	قائمة المحتويات
iii	الاختصارات
iv	شكر و عرفان
- 1 -	1- مقدمة
- 2 -	2- منهجية التقييم
- 2 -	2.1 نطاق وتغطية إطار العمل
- 2 -	2.2 مؤشرات أداء إدارة الدين
- 4 -	2.3 طريقة إحراز النقاط
- 7 -	2.4 تقرير أداء إدارة الدين
- 8 -	3 مؤشرات أداء إدارة الدين
- 8 -	3.1 تطوير الحكم والإستراتيجية
- 10 -	1- مؤشر أداء إدارة الدين إطار العمل القانوني
- 11 -	2- مؤشر أداء إدارة الدين البنية الإدارية
- 12 -	3- مؤشر أداء إدارة الدين إستراتيجية إدارة الدين
- 14 -	4- مؤشر أداء إدارة الدين تقييم عمليات إدارة الدين
- 15 -	5- مؤشر أداء إدارة الدين التدقيق
- 16 -	3.2 التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي
- 16 -	6- مؤشر أداء إدارة الدين التنسيق مع السياسة المالية
- 18 -	7- مؤشر أداء إدارة الدين التنسيق مع السياسة النقدية
- 19 -	3.3 الاقتراض وأنشطة التمويل ذات العلاقة
- 19 -	8- مؤشر أداء إدارة الدين الاقتراض من السوق المحلي
- 21 -	9- مؤشر أداء إدارة الدين الاقتراض الخارجي
- 23 -	10- مؤشر أداء إدارة الدين: ضمانات القروض، إعادة الإقراض، والاستثمارات المالية
- 25 -	3.4 نشرة التوقعات للسيولة وإدارة الرصيد النقدي
- 25 -	11- مؤشر أداء إدارة الدين: نشرة التوقعات للسيولة وإدارة الرصيد النقدي
- 27 -	3.5 إدارة المخاطر التشغيلية
- 27 -	12- مؤشر أداء إدارة الدين: إدارة الدين وأمن البيانات

- 29 - 13- مؤشر أداء إدارة الدين: فصل المهام، قدرات الموظفين و استمرارية النشاط
- 31 - 3.6 سجلات الدين ورفع تقاريره
- 31 - 14- مؤشر أداء إدارة الدين: سجلات الدين
- 32 - 15- مؤشر أداء إدارة الدين: رفع تقارير الدين

الاختصارات

BDM	Banking and Debt Management Department	إدارة البنوك وإدارة الدين
DeM	Debt Management	إدارة الدين
DeMPA	Debt Management Performance Assessment Tool	أداة تقييم أداء إدارة الدين
DPI	Debt Management Performance Indicator	مؤشر أداء إدارة الدين
DRI	Debt Relief International	المنظمة الدولية للتخفيف من الدين
DSA	Debt Sustainability Analysis	تحليل استدامة الدين
Guide	Guide to Debt Management Performance Assessment	دليل أداة تقييم أداء إدارة الدين
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
LICs	Income Countries-Low	الدول ذات الدخل المنخفض
N/R	Not Rated or Assessed	لم يقيم أو يصنف
OECD	operation and -Organization for Economic Co Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PEFA	Public Expenditure and Financial (Program)Accountability	النفقات العامة والمسئولية المالية (برنامج)
PRMED	Economic Policy and Debt Management Unit	وحدة السياسة الاقتصادية وإدارة الدين
STP	Through Processing-Straight	المعالجة المباشرة
T-bills	Treasury Bills	أذون الخزانة
T-bonds	Treasury Bonds	سندات الخزانة

شكر و عرفان

تم إعداد أداة تقييم أداء إدارة الدين تحت قيادة فيكرام نهرو وجلوريا جرانوليني وبواسطة وحدة السياسة الاقتصادية وإدارة الدين وإدارة البنوك وإدارة الدين للبنك الدولي. واشتمل فريق البنك الرئيسي على توماس أي ماجنسون (إدارة البنوك والدين)، أبها براساد (وحدة السياسة الاقتصادية وإدارة الدين)، وفرانسيس رو (وحدة إدارة السياسة الاقتصادية وإدارة الدين). وقدم المستشارون الخارجيون ايان ستوركي وبر أولوف جونسون المساهمات الجوهرية من خلال تطوير واختبار المؤشرات. واستفادت مؤشرات أداة تقييم إدارة الدين من عدد من الجولات للتعليقات المكتوبة المقدمة من قبل الأسواق النقدية والرأسمالية، والشئون المالية، وإدارات الإحصاءات لصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة الدولية للتخفيف من الدين؛ مؤتمر الأكتاد السادس للتخفيف من الدين؛ دائرة إدارة الدين لسكرتارية الكومنولث؛ ودائرة المساعدات الدولية الفنية الخارجية في إدارة الخزينة الأمريكية.

وكانت هناك مساهمات قيمة من قبل المسؤولين في الدول الخمس حيث تم إختبار المؤشرات ميدانياً في: ألبانيا، غيانا، جامبيا، الملاوي، ونيكاراجوا. واستلمت التعليقات من الزملاء المراجعين، فيليب أندرسون (إدارة الصرف وإدارة الدين)، وفرانس رنشولت (سكرتارية النفقات العامة والمسؤولية المالية، ونهال كابوجودا بعرفان بالغ. وعدد من التعليقات القيمة جاء من مشاركين مشابهين في أول تنظيم سنوي لمنندى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إدارة الدين العام الأفريقي، أمستردام، ديسمبر 2006؛ وكانت هناك حلقة نقاش الخامسة لمدراء إدارة الدين الدوليين، لندن، سبتمبر 2007؛ مؤتمر الأكتاد الخامس لإدارة الدين، جنيف، نوفمبر 2007؛ فريق العمل بين الوكالات على الإحصائيات المالية، مارس 2007؛ وصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2007.

وقدم أعضاء المجموعة الفنية العاملة في إدارة ديون البنك تعليقات مفصلة وتحليل على كل خطوة من عملية التطوير.¹ وقدم الزملاء في إدارة البنوك والصرافة ووحدة السياسة الاقتصادية وإدارة الدين وخصوصاً جوقن كوبرج، لارس جيسن، وأنتونيو فيلانديا تعليقات خلال العملية بأكملها. وأخيراً، يستحق إرشاد ودعم والالتزام المتفاني لهذا المشروع من دانا ويست شكر و عرفان خاص. فبدون جهودها التي لا تكل، كانت مؤشرات أداة تقييم أداء إدارة الدين سنظل فقط مجرد فكرة جيدة في مرحلة المفهوم.

¹ يتشكل أعضاء المجموعة الفنية العاملة من مارسيلو أندريد، أليا ماويبيد، إبراهيم ليفيت، ديباك ميشرا، وسنديب ما هاجان، وسارا كافوا، وهيروشي تسويوتو (جميعهم من البنك الدولي)، واليسون هولاند (صندوق النقد الدولي).

يطور البنك الدولي برنامجاً لمساعدة الدول النامية في تحسين إدارة الدين بالتعاون مع الشركاء الآخرين.² والهدف من البرنامج هو مساعدة تقوية القدرات والمؤسسات في الدول النامية لإدارة دين الحكومة بطريقة فعالة ومستدامة في الأمد متوسط الأجل. والعمود الفقري للبرنامج هو أداة تقييم أداء إدارة الدين، وطريقة لتقييم الأداء من خلال مجموعه كاملة من مؤشرات الأداء تمتد من النطاق الكامل لوظائف إدارة الدين الحكومي. والهدف أن تكون مجموعة المؤشرات الموضوعية معايير معترف بها دولياً في مجال إدارة الدين الحكومي وربما تطبق في جميع الدول النامية.

وتسلط أداة تقييم إدارة الدين الضوء على نقاط الضعف والقوة في ممارسات إدارة الدين الحكومي في كل دولة. ويسهل تقييم الأداء تصميم الخطط لبناء وزيادة القدرات والمؤسسات المفصلة للحاجات المحددة لدولة ما. ومع ذلك، لن يحتوي تقرير أداء إدارة الدين على توصيات خاصة أو القيام بالافتراضات بالنسبة للأثر المحتمل على الإصلاحات المستمرة حول أداء إدارة الدين الحكومي. وهي تسهل أيضاً مراقبة التقدم عبر الوقت في تحقيق أهداف إدارة الدين الحكومي بشكل مطرد بالممارسات الدولية السليمة.³

ومن أجل هذا الغرض تم عمل نموذج خاص بأداة تقييم إدارة الديون تتضمن مؤشرات النفقات العامة والمسئولية المالية ويتميز هذا النموذج بالشمول والتفصيل لإدارته الدين الحكومي.⁴ ويعبر إطار العمل مكملياً لبعضهما؛ ويمكن استخدام أداة تقييم أداء إدارة الدين في القيام بالتقييمات المفصلة للعوامل المسببة المؤدية إلى تصنيف سيء للإطار العام للنفقات العامة والمسئولية المالية في مجال إدارة الدين؛ وبشكل بديل إن كانت التقييمات باستخدام إطار عمل أداة تقييم أداء إدارة الدين تسبق تقييم النفقات العامة والمسئولية المالية، ويمكن أن يستخدم الأخير نتائج أداة تقييم أداء إدارة الدين لإبلاغ تقييمها للمؤشرات ذات العلاقة.

² تم تطوير أداة تقييم أداء إدارة الدين من خلال جهود تعاونية موسعة تقتضي المشاورات مع الجهات الدولية والإقليمية والمانحون الداخليين في بناء قدرات إدارة الدين، وكذلك السلطات الحكومية أثناء الفحص على مستوى الميدان. والبنك الدولي يشكر حكومة النرويج على تقديم الدعم المالي السخي لهذا العمل من خلال صندوق الائتمان النرويجي لاستدامة الدين، قابلية التطاير والتخلص منه.

³ صدر مع وثيقة أداة تقييم أداء إدارة الديون دليل تقييم أداء إدارة الدين، والذي يقدم معلومات إضافية وأسئلة رئيسية لطرحها أثناء التقييم ووصف مفصل للمؤشرات الفردية.

⁴ الروابط بين مؤشرات النفقات العامة والمسئولية المالية وأداة تقييم أداء إدارة الدين موضوعة في الدليل.

2- منهجية التقييم

2.1 نطاق وتغطية إطار العمل

إن نطاق أنشطة إدارة تقييم أداء إدارة الدين هو أنشطة إدارة دين الحكومة المركزية ووظائف مرتبطة بشكل كبير مثل إصدار ضمانات القروض وإعادة الإقراض ووضع نشرة التوقعات لتدفق السيولة النقدية لإدارة الرصيد النقدي. وبالتالي، لا تقييم أداة تقييم أداء إدارة الدين القدرة على إدارة الدين العام الموسع بما في ذلك ديون المشاريع المملوكة للحكومة إن لم يتم ضمانتها من الحكومة المركزية. ومع ذلك فإن المؤشرات مرنة ويمكن أن تطبق بشكل واسع لتقييم أداء إدارة الدين في السلطات المحلية. ومع ذلك، بسبب الالتزام العادي للحكومة المركزية برفع تقارير إجمالي دين القطاع العام غير المالي وضمانات القروض، وهذه المسؤوليات المذكورة في المؤشر "رفع تقارير الدين" وفي المؤشر "التنسيق مع السياسة المالية" حيث تتعلق بتحليل استدامة الدين.

2.2 مؤشرات أداء إدارة الدين

تهدف مجموعة من 15 مؤشر أداء إلى قياس أداء إدارة الدين الحكومي وتغطي العناصر المعروفة الأساسية لتحقيق ممارسات إدارة دين سليمة. ويشكل كل مؤشر بدوره الأبعاد للتقييم الذي يعكس ممارسة سليمة. ويتم دمج التقييم في تقرير أداء إدارة الدين.

وتغطي مؤشرات الأداء نطاق كامل من عمليات الحكومة في إدارة الدين وكذلك البيئة الكلية التي تتم فيها هذه العمليات. وبالرغم من أداة تقييم أداء إدارة الدين لا تحدد توصيات أو إصلاحات أو احتياجات بناء القدرات والمؤسسة، تنص مؤشرات الأداء أدنى حد يجب أن يتم تحقيقه تحت جميع الظروف (انظر القسم 2.3). وكنتيجة لذلك، إن أظهر التقييم أن أدنى متطلبات أداة تقييم أداء إدارة الدين لم تتحقق، سيشير بوضوح إلى مجال يتطلب الإصلاح أو بناء القدرات أو (كلاهما).

تطوير الحكم والإستراتيجية	
إطار العمل القانوني	1- مؤشر أداء إدارة الدين
البنية الإدارية	2- مؤشر أداء إدارة الدين
إستراتيجية إدارة الدين	3- مؤشر أداء إدارة الدين
تقييم عمليات إدارة الدين	4- مؤشر أداء إدارة الدين
التدقيق	5- مؤشر أداء إدارة الدين
التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي	
التنسيق مع السياسة المالية السنوية	6- مؤشر أداء إدارة الدين
التنسيق مع السياسة النقدية	7- مؤشر أداء إدارة الدين
الاقتراض وأنشطة التمويل ذات العلاقة	
اقتراض السوق المحلي	8- مؤشر أداء إدارة الدين
الاقتراض الخارجي	9- مؤشر أداء إدارة الدين
ضمانات القروض، وإعادة الاقتراض، والاستثمارات المالية	10- مؤشر أداء إدارة الدين
نشرة التوقعات للتدفق النقدي وإدارة الرصيد النقدي المتبقي	
نشرة التوقعات للتدفق النقدي وإدارة الرصيد النقدي المتبقي	11- مؤشر أداء إدارة الدين
إدارة المخاطر التشغيلية	
إدارة الدين وأمن البيانات	12- مؤشر أداء إدارة الدين
فصل المهام، وقدرات الموظفين، واستمرارية النشاط	13- مؤشر أداء إدارة الدين
سجلات الدين و رفع التقارير	
سجلات الدين	14- مؤشر أداء إدارة الدين
رفع تقارير الدين	15- مؤشر أداء إدارة الدين

2.3 طريقة إحرار النقاط

لدى مؤشرات أداء إدارة الدين، بعد واحد أو أكثر مرتبط بموضوع مؤشر أداء إدارة الدين. وكل واحد من هذه الأبعاد يجب تقييمه بشكل منفصل. ويتم بناء الدرجة الإجمالية لكل مؤشر بناء على التقييمات للأبعاد الفردية للمؤشر.

وستقيم طريقة تحقيق النقاط كل بعد وتخصص درجة إما **A, B, C, or D** بناء على المعايير المدرجة في القائمة. إن كانت المتطلبات الأدنى المحددة في **C** لم يتم تحقيقها، يجب إعطاء درجة **D**. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تقييم بعد ما، يجب تخصيص (لم يقيم أو يصنف) لها.

وتم إعطاء اهتمام خاص بمراعاة درجات **C** لكل بعد في كل مؤشر. وتشير الدرجة **C** أنه قد تم تحقق المتطلب الأدنى لذلك البعد. ويعد المتطلب الأدنى شرطاً ضرورياً للأداء الفعال تحت البعد المعين الذي يتم قياسه. وتشير الدرجة **D**، والتي تبين أن المتطلب الأدنى لم يتم تحقيقه، إلى عجز خطير في الأداء، ويتطلب أولوية اتخاذ إجراء تصحيحي.

وتعكس الدرجة **A** الممارسة الجيدة لذلك البعد المعين للمؤشر. وتعد الدرجة **B** درجة وسطية تقع بين المتطلبات الأدنى والممارسة السليمة لتلك الناحية.

بالنسبة لمؤشرات الأداء التي لها بعدين أو أكثر، يمكن تحديد درجة إجمالية بواسطة أخذ معدل الدرجات للأبعاد الفردية لمؤشر ما والإشارة إلى جدول التحويل أدناه.⁵ وبالرغم أن جميع الأبعاد تقع في نفس مؤشر الأداء، يمكن تحقيق التقدم على الأبعاد الفردية بشكل مستقل من الآخرين وبدون وجوب تتبع منطقي لأي تسلسل معين. وتكون الخطوات في تحديد الدرجة الإجمالية للمؤشر كما يلي:

لكل بعد، قيم ما هو المستوى الذي تم الوصول إليه (A, B, C, or D).

اذهب إلى جداول التحويلات (أدناه)، وجد القسم المناسب للمؤشرات ذات البعدين والثلاثة والأربعة.

حدد الخط في الجدول الذي يستجيب لمجموعة الدرجات التي أعطيت لبعد مؤشر أداء إدارة الدين (لا يعني تسلسل درجات الأبعاد شيئاً).

حدد الدرجة الإجمالية الكاملة لمؤشر أداء إدارة الدين

جداول التحويلات

الدرجات الفردية		الدرجة الإجمالية
مؤشرات ذات بعدين، باستثناء أي درجات لم تقييم أو تصنف		
D	D	D
D	C	D+
D	B	C
D	A	C+
C	C	C
C	B	C+
C	A	B
B	B	B
B	A	B+
A	A	A

⁵ يجب أن تدرج درجات (لم يقيم أو يصنف) في هذا التجميع.

الدرجات الفردية			الدرجة الإجمالية
مؤشرات ذات ثلاثة أبعاد، باستثناء أي درجات لم تقييم أو تصنف			
D	D	D	D
D	D	C	D+
D	D	B	D+
D	D	A	C
D	C	C	D+
D	C	B	C
D	C	A	C+
D	B	B	C+
D	B	A	B
D	A	A	B
C	C	C	C
C	C	B	C+
C	C	A	B
C	B	B	B
C	B	A	B
C	A	A	B+
B	B	B	B
B	B	A	B+
B	A	A	A
A	A	A	A

الدرجات الفردية				الدرجة الإجمالية
مؤشرات ذات أربعة أبعاد، باستثناء أي درجات لم تقييم أو تصنف				
D	D	D	D	D
D	D	D	C	D
D	D	D	B	D+
D	D	D	A	D+
D	D	C	C	D+
D	D	C	B	D+
D	D	C	A	C
D	D	B	B	C
D	D	B	A	C+
D	D	A	A	C+
D	C	C	C	D+
D	C	C	B	C
D	C	C	A	C+
D	C	B	B	C+
D	C	B	A	C+
D	C	A	A	B
D	B	B	B	C+
D	B	B	A	B
D	B	A	A	B
D	B	A	A	B
D	A	C	C	B+
D	A	C	B	B+
D	A	C	A	C
D	A	C	B	C+
D	A	C	A	C+
D	A	B	B	C+
D	A	B	A	B
D	A	A	A	B
D	A	A	A	B
D	A	A	A	B+
D	A	A	A	B+
D	A	A	A	B
D	A	A	A	B+
D	A	A	A	B+
D	A	A	A	A
D	A	A	A	A

2.4 تقرير أداء إدارة الدين

إن الهدف من تقرير أداء إدارة الدين هو تقديم تقييم لأداء إدارة الدين الحكومي بناء على التحليل الذي يعكسه المؤشرات بطريقة موجزة وقياسية.

ويعد التقرير وثيقة مختصرة (10-20 صفحة) والذي له الشكل والمحتوى التالي:

ملخص تقييم (باستخدام مؤشرات أداء إدارة الدين) التي تقدم تقييم أداء إجمالي لإدارة دين الحكومة.

ويُلخص قسم حول عملية إصلاح إدارة دين الحكومة باختصار إجراءات الإصلاح الحديثة والمنفذة بشكل مستمر بواسطة الحكومة وتقييم الخيارات المتاحة (بما في ذلك التمويل) للترتيب لبعثة متابعة لتقييم الدولة في إعداد خطة إصلاح مفصلة ومسللة بناء على نتائج أداة تقييم أداء إدارة الدين.

وقسم يوفر المعلومات ذات العلاقة بالبلاد والتي تكون ضرورية لفهم التقييم الإجمالي لأداء إدارة الدين.

وقسم كمقدمة يضع عملية القيام بالتقييم وإعداد التقرير.

إن الجزء الرئيسي في التقرير، والذي يقيم الأداء الحالي لإدارة دين الحكومة بناء على مؤشرات تقييم أداء إدارة الدين.

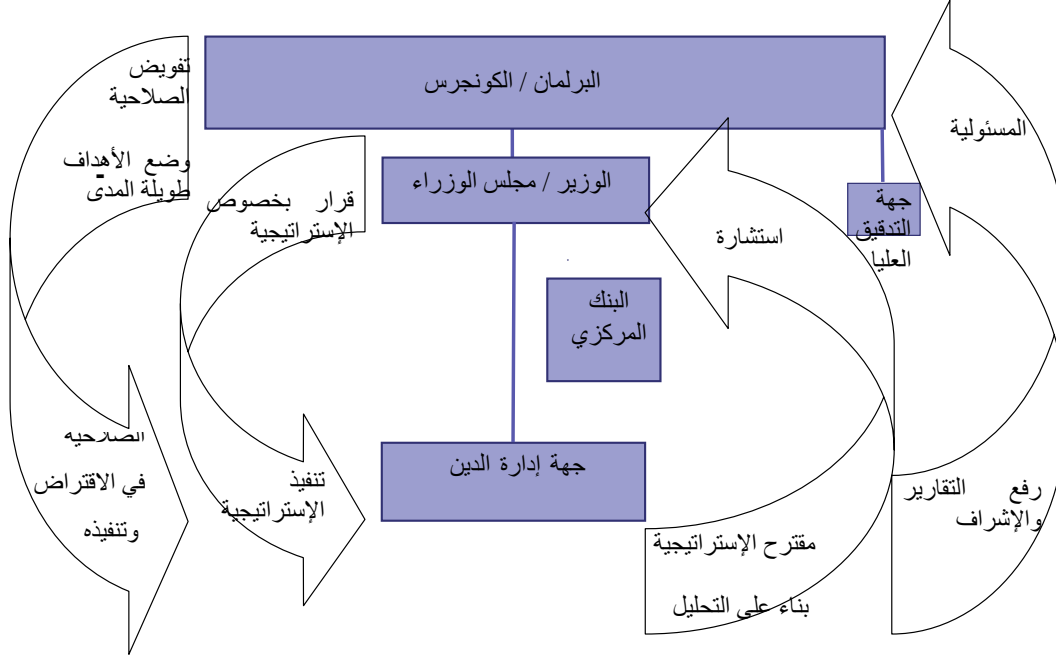
وكما ذكر أعلاه، فالتقرير عبارة عن بيان لأداء إدارة دين الحكومة الحالي ولا يحتوي على توصيات للإصلاح ولا خطط عمل. إن كانت آراء فريق التقييم والحكومة في نتائج التقرير تختلف، سيتم عكس جميع الآراء في التقرير.

3 مؤشرات أداء إدارة الدين

3.1 تطوير الحكم والإستراتيجية

وفي سياق إدارة دين الحكومة، تشير كلمة "الحكم" إلى البنية القانونية والإدارية التي تشكل وتوجه عمليات مدراء إدارة الدين الحكومي. وتشمل على جهاز قانوني موسع (تشريع قانوني، قرارات وزارية، وما إلى ذلك) والتي تعرف الأهداف والصلاحيات والمسئوليات. وتجسد أيضا إطار عمل الإدارة، وتغطي أمور مثل، تشكيل وتنفيذ الإستراتيجية، الإجراءات التشغيلية، ممارسات ضبط الجودة، ومسئوليات رفع التقارير (Wheeler 2004, 49)

وما يلي توضيح بالرسم لبنية حكم مبسطة:



إن جهة إدارة الدين الرئيسية (عادة ما تسمى "مكتب إدارة الدين") هي جهة حكومية مع مسؤوليات إجمالية لتنفيذ إستراتيجية إدارة الدين من خلال الاقتراض، الاستثمارات المالية، والعمليات الأخرى المتعلقة بالدين. ومع هذه البنية، من المقبول أن تتم بعض أنشطة إدارة الدين بواسطة جهات أخرى مثل "الوكلاء" لجهة إدارة الدين الرئيسية (على سبيل المثال، قيام البنك المركزي بإجراءات في السوق المحلي أو "إدارة المدخرات" لإصدار شهادات ادخار في قطاع التجزئة المحلي). وفي هذه الحالة، فإن حقوق والتزامات الأطراف يجب أن توضح بشكل مفصل في اتفاقية وكالة رسمية أو في التشريع الثانوي أو كلاهما.

ومع ذلك، فمن الشائع إيجاد بنية إدارية أكثر تجزئاً، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية. وفي بعض الدول، تكون جهة واحدة مسؤولة عن الاقتراض الخارجي الميسر، وجهة ثانية للاقتراض الخارجي على أسس تجارية، وثالثة للاقتراض المحلي من المستثمرين ذوي الكيانات المؤسسية، ورابعة للاقتراض من قطاع التجزئة المحلي، وما إلى ذلك. ويعمل هذا النموذج التنظيمي بشكل جيد ومعقول عندما يكون هدف إدارة الدين الرئيسي لرفع الأموال المطلوبة مع أولوية قليلة بالنسبة لمخاطر حقبة الدين الإجمالية. ومع ذلك، حيث يكون التركيز على إدارة الدين الحكومي أكثر على مقايضات التكلفة / المخاطر في محفظة الدين، تشجيع تطوير سوق الدين المحلي، تطوير الإستراتيجية، المسؤولية، والتنسيق مع السياسات المالية والنقدية، يصبح وبشكل متزايد من الصعب ومن غير الكفاء الإبقاء على هذه البنية الإدارية المجزأة.

وإدراك أن العديد من الدول لا تمتلك جهة إدارة دين رئيسية، تكون أداة تقييم أداء إدارة الدين حيادية فيما يخص بنية جهات إدارة الدين. وفي الحالة التي يكون فيها للدولة جهات إدارة دين متعددة، ومع ذلك، من الضروري أن تنسق هذه الجهات بشكل وثيق أنشطة إدارة دينها، والتي تعكس أيضا في مؤشرات الحكم.

وفي عدة دول، حيث يتم تفويض أنشطة إدارة الدين اليومية إلى جهة إدارة دين رئيسية (أو جهات إدارة دين مختلفة)، وعلى وجه الخصوص عندما تقع تلك الجهات في وزارة (عادة وزارة المالية)، من الشائع أن يمتلك الوزير أو وكيل

الوزير صلاحية الموافقة الرسمية على أي اقتراض والتوقيع على اتفاقيات القرض.⁶ وهذا مقبول في البنية الموصوفة أعلاه، ما دام أنه لا يوجد تدخل سياسي غير مستحق.⁷

ويجب أن تضمن البنية الإدارية أن هناك خط واضح بين المستوى السياسي (البرلمان / الكونجرس، مجلس الوزراء، أو وزير المالية) الذي يضع أهداف إدارة الدين طويلة المدى وإستراتيجيته والجهة أو الجهات المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية. إن مميزات هذا الأسلوب أنه يترك القرارات الرئيسية فيما يخص حجم المديونية الإجمالية والمخاطر المقبولة في حقيبة الدين فيما يخص آثارها على الميزانية، والضرائب، وبرامج النفقات الحكومية أو غيرها مثل المؤشرات المالية – مع صانعي القرارات السياسية بينما تسمح للمحترفين الفنيين بالسعي إلى نتيجة بأفضل مستوى مخاطرة في تلك المعطيات.

⁶ إن البنية البديلة هي وضع جهة إدارة الدين الرئيسية خارج وزارة المالية كجهة منفصلة أو جهة تابعة. وفي مثل هذه البنية، تتم جمع النقاشات التشغيلية مع الجهة.

⁷ لمزيد من الإرشادات حول هذا، أنظر إلى دليل أداة تقييم أداء إدارة الدين، (القسم الثالث، مؤشر أداء إدارة الدين-2).

1- مؤشرات أداء إدارة الدين إطار العمل القانوني

يتشكل إطار العمل القانوني لإدارة دين الحكومة من التشريعات الأساسية (القوانين المسنة بموافقة البرلمان / الكونجرس) والتشريعات الثانوية / المفوضة (الأوامر التنفيذية، القرارات، التوجيهات، وما إلى ذلك) والتي تحدد السلطة التنفيذية في الحكومة.

ويجب أن يحتوي إطار العمل القانوني على ما يلي:

تفويض واضح من قبل البرلمان / الكونجرس إلى السلطة التنفيذية في الحكومة (مجلس الوزراء، الرئيس، أو مباشرة إلى وزارة المالية) بالموافقة على الاقتراضات و ضمانات القروض نيابة عن الحكومة المركزية.⁸

تفويض واضح داخل السلطة التنفيذية للحكومة لجهة إدارة دين واحدة أو أكثر للقيام بالاقتراض والعمليات المرتبطة بالدين (على سبيل المثال، مقايضات العملة وسعر الفائدة)

اتخاذ تفويض واضح داخل السلطة التنفيذية للحكومة لجهة إدارة دين واحدة أو أكثر للقيام بإصدار ضمانات قروض بعد القرار السياسي لدعم أنشطة معينة بواسطة استخدام ضمانات القروض.⁹

أغراض اقتراض محددة¹⁰

أهداف إدارة دين واضحة

متطلب تطوير إستراتيجية إدارة دين

رفع تقارير إجباري لأنشطة إدارة الدين – بشكل سنوي – مغطيا تقييم النتائج مقابل الأهداف المحددة والإستراتيجية المقررة.

متطلب التدقيق الخارجي

أنه من البديهي أن يجب أن يتم الامتثال للتشريعات. إن لم يكن ذلك الحال، يجب أن تقرأ المؤشرات أدناه كما لو لم تكن التشريعات موجودة

الأبعاد التي يجب تقييمها:

1. وجود، وتغطية، ومحتوي إطار العمل القانوني.

الدرجة	المتطلبات
A	تم تحقيق متطلبات الدرجة B . بالإضافة، يحتوي التشريع الأساسي على متطلبات تطوير إستراتيجية إدارة الدين، ورفع تقارير سنوية إجباري عن أنشطة إدارة الدين إلى البرلمان / الكونجرس يغطي تقييم المخرجات مقابل أهداف إدارة الدين
B	تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C . بالإضافة يحتوي التشريع الأساسي على أهداف إدارة دين واضحة؛ ورفع تقارير سنوية إجباري إلى البرلمان / الكونجرس يغطي أنشطة الدين و ضمانات القروض الصادرة؛ ومتطلب للتدقيقات الخارجية لأنشطة إدارة الدين وسياساته وعملياته.
C	يوفر التشريع (الأساسي والثانوي) تصريح واضح للاقتراض وإصدار دين جديد للقيام بالعمليات المرتبطة بالدين (حيثما كان منطبقا)، وإصدار ضمانات قروض (حيثما كان منطبقا)، نيابة عن الحكومة المركزية ولأغراض محددة.
D	لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C .

⁸ - بعد التفويض من قبل البرلمان / الكونجرس إلى السلطة التنفيذية بالموافقة على قروض فردية، من المقبول بالنسبة للبرلمان / الكونجرس أن يصادق على بعض القروض وفقا لقانون البلاد. ومع ذلك وبشكل مفضل، يجب أن تكون هذه العملية مقصورة على اتفاقيات الدين التي تصنف على أنها معاهدات (على سبيل المثال، الاتفاقيات الدولية المبرمة بين حكومات سيادية أو اتفاقيات بين حكومة سيادية وموضوع آخر من القانون الدولي (مثل البنك الدولي) الذي يحكمه القانون الدولي.

⁹ - كما شرح في المقدمة تحت "تطوير الحكم والإستراتيجية" أعلاه، من المقبول مع هذه البنية المفوضة أن يقوم وزير المالية بالموافقة الرسمية على عملية إقراض واحدة ويوقع على اتفاقية القرض النهائية و ضماناته. ومع ذلك، يجب وبشكل مفضل أن تفوض قرارات شروط عمليات فردية وكذلك تقييم المخاطر في حالة ضمانات القروض إلى جهة إدارة الدين أو جهة الضمانات ذات العلاقة.

¹⁰ قدمت الأمثلة في دليل أداة تقييم أداء إدارة الدين.

2- مؤشر أداء إدارة الدين البنينة الإدارية

يجب أن تضمن البنينة الإدارية فصل واضح بين المستوى السياسي (البرلمان / الكونجرس، مجلس الوزراء، أو وزير المالية) والذي يضع إجمالي أهداف إدارة الدين طويلة الأمد وإستراتيجيته والجهة أو الجهات المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية. ومن المرغوب ترك المسئولية الإجمالية لتنفيذ الإستراتيجية إلى جهة دين رئيسية واحدة مع تفويض ومهارة (أ) للقيام بالعمليات في السوق في نطاق المعطيات الثابتة على المستوى السياسي و (ب) اقتراح إدارة دين ذات جدوى لإجمالي الدين، بناء على تحليله لظروف السوق وتكلفة / مخاطر الدين. وبهذا البنينة، من المقبول أن تتم بعض أنشطة إدارة الدين من قبل جهات أخرى مثل "الوكلاء" لجهة إدارة الدين الرئيسية (على سبيل المثال، البنك المركزي للقيام بالمزادات في الأسواق المحلية أو "إدارة المدخرات" لضمان إصدار الشهادات في قطاع التجزئة المحلي). وفي هذه الحالات، يجب أن توضح حقوق وواجبات الأطراف وبشكل مفضل في اتفاقية وكالة رسمية أو في التشريع الثانوي أو في كلاهما.

عادة ما تصدر ضمانات القروض (دين محتمل) لدعم مستفيد ما / مشروع مالياً أو قطاع ما من الاقتصاد. ولأن هذا قرار سياسي، يجب أن تتخذ الموافقة على استخدام هذه الضمانات على المستوى السياسي وقبل أن يمكن إصدار أي ضمان. ومع ذلك، كما في عمليات الدين، من المرغوب ترك المسئولية الإجمالية لإعداد وإصدار ضمانات القروض لجهة واحدة (جهة إدارة الدين الرئيسية مع التفويض والمهارة لتقييم وتسعير مخاطر القرض، والتخفيف من الآثار المالية للتخلف عن السداد / الأحداث المثارة، ومراقبة الخطر أثناء فترة الضمان، وتنسيق قروض المستفيدين من الضمان مع قرض الحكومة المركزية، وتسجيل هذه الضمانات بشكل مناسب. وبهذه البنينة، من المقبول أن تصدر بعض ضمانات القروض من قبل جهات أخرى كوكلاء لجهة الضمان الرئيسية (على سبيل المثال، جهة ضمان معينة تصدر ضمانات قروض فردية لدعم المزارعين و فقط خطط ضمان معينة). وفي هذه الحالات، يجب توضيح حقوق وواجبات الأطراف وبشكل مفضل في اتفاقية وكالة رسمية أو في التشريع الثانوي أو كلاهما.

عندما يكون لجهة إدارة الدين الرئيسية المسئولية الكاملة في إعداد وإصدار ضمانات القروض، تصبح أيضاً جهة الضمان الرئيسية.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

2. البنينة الإدارية لقروض الحكومة المركزية والعمليات المرتبطة بالدين
3. البنينة الإدارية لإعداد وإصدار ضمانات قروض الحكومة المركزية.

الدرجة	المتطلبات
A	1. تسير القروض والعمليات المرتبطة بالدين بواسطة إستراتيجية دين رسمية ومتخذة بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية وبدون تدخل سياسي غير مستحق. 2. تعد وتصدر ضمانات القروض بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية.
B	1. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C . وبالإضافة، تسير القروض والعمليات المتعلقة بالدين بواسطة إستراتيجية إدارة دين رسمية وتتم بدون دخل سياسي غير مستحق. 2. تعد وتصدر ضمانات القروض بواسطة جهة الضمانات الرئيسية والتي إن كان هناك جهة إدارة دين رئيسية، تنسق أنشطتها معها بشكل وثيق.
C	1. يتم القيام بالقروض والعمليات المتعلقة بالدين إما بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية أو إن لم يكن هناك جهة إدارة دين رئيسية بواسطة جهات إدارة الدين التي تتبادل بانتظام معلومات الدين وتنسق بشكل وثيق أنشطتها ذات العلاقة. 2. تعد وتصدر ضمانات القروض بواسطة (جهة إدارة الضمان الرئيسية) واحدة أو أكثر من جهة حكومية والتي تتبادل بانتظام المعلومات وتنسق بشكل وثيق أنشطتها ذات العلاقة سواء بينها وبين و في الحالة التي يكون فيها جهة إدارة دين رئيسية، مع جهة إدارة الدين الرئيسية هذه.
D	1. لم يتحقق المتطلب الأدنى للدرجة C . 2. لم يتحقق المتطلب الأدنى للدرجة C .

3- مؤشر أداء إدارة الدين إستراتيجية إدارة الدين

جهة إدارة الدين الرئيسية، أو في الحالة التي لا يكون فيها إدارة دين رئيسية، يجب على جهات الدين الرئيسية أن تطور بشكل مشترك وبطريقة مفتوحة وشفافة إستراتيجية إدارة دين مبنية على أهداف إدارة الدين الطويلة الأمد وموضوعة في سياق سياسة الحكومة المالية وإطار عمل الميزانية. ومن المرغوب أن تشمل عملية تطوير الإستراتيجية المشاورات مع البنك المركزي من أجل الاتساق مع السياسة النقدية وأن تتم الموافقة النهائية على الإستراتيجية على المستوى السياسي (على سبيل المثال، بواسطة مجلس الوزراء).

ويجب أن تحتوي وثيقة الإستراتيجية وبشكل مفضل على ما يلي:

وصف مخاطر السوق التي تتم إدارتها (العملة، سعر الفائدة، وإعادة التمويل / ومخاطر تحويل الحسابات) والسياق التاريخي لمحفظة الدين.

وصف للبيئة المستقبلية لإدارة الدين، بما في ذلك التوقعات المالية وتوقعات الدين، افتراضات حول سعر الفائدة وأسعار الصرف، والعوائق في الاختيار-بما في ذلك تلك المتعلقة بتنمية السوق وتنفيذ السياسة النقدية.

وصف التحليل الذي تم لدعم إستراتيجية إدارة الدين الموصى بها، موضحا الافتراضات المستخدمة وقيود التحليل.

الإستراتيجية الموصى بها وسببها. يجب أن يحدد هذا الأهداف ويرتب لمؤشرات المخاطر الرئيسية للحقيبة وبرنامج التمويل خلال الفترة المتوقعة. وكخطوة متخللة، سيكون من الكافي التعبير عن الإستراتيجية على شكل إرشادات لتبين الاتجاهات التي يتم بها التعبير عن بعض المؤشرات الأساسية لتتطور (على سبيل المثال، بيان أنه "يجب أن يخفض مبلغ الدين بالعملة المحلية المستحق خلال 12 شهر"). بالإضافة، إن كان أحد أهداف إدارة الدين هو تشجيع تنمية أسواق الدين المحلية، ويجب أن تحتوي الإستراتيجية على إجراءات لدعم مثل هذا التطور.

بينما يجب أن تحدد الإستراتيجية للفترة المتوسطة، يجب مراجعتها دوريا لتقييم ما إذا كان الافتراضات ما زالت قائمة في ضوء الظروف المتغيرة. ومثل هذه المراجعة يجب أن تتم سنويا، وبشكل مفضل كجزء من عملية الميزانية، وإن كانت الإستراتيجية الحالية ترى بأنها مناسبة، يجب أن يذكر سبب استمراريتها.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

4. جودة وثيقة إستراتيجية إدارة الدين

5. عملية صنع القرار، وتحديث، ونشر إستراتيجية إدارة الدين

الدرجة	المتطلبات
A	1. تم تحقيق متطلبات الدرجة B . وبالإضافة، تم بناء المستويات المستهدفة لمؤشرات المخاطر على تحليل كامل للتكاليف والمخاطر، تحديد قابلية تعرض محفظة الدين لصددمات أسعار السوق، وهذه التحاليل موصوفة بوضوح، وتوضح الافتراضات المستخدمة وقيود التحاليل. 2. تحقق عملية صنع القرار ونشر إستراتيجية إدارة الدين متطلبات الدرجة B ، وبالإضافة يتم تحديثها سنويا، بإتباع نفس الإجراءات الموصوف للدرجات B و C .
B	1. تشتمل الإستراتيجية على المتطلبات الأدنى الموصوفة للدرجة C . وبالإضافة، لديها مستويات أهداف واقعية لمؤشرات سعر الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملة الأجنبية، تعكس بيئة الدولة المعنية. 2. تحقق عملية صنع القرار ونشر إستراتيجية إدارة الدين أدنى متطلبات الدرجة C . وبالإضافة، إن كان المقترح غير مقبولا، يكون السبب وراء هذا مذكورا في وثيقة الإستراتيجية. وبالإضافة، يتم تحديث الإستراتيجية كل ثلاث سنوات على الأقل بإتباع الإجراءات الموصوفة للدرجة C .
C	1. هناك إستراتيجية متوسطة المدى (ثلاث إلى خمس سنوات) تغطي على الأقل 90% من الدين الحالي والمتوقع للحكومة المركزية، بناء على أهداف إدارة الدين. ويعبر عن الإستراتيجية على الأقل كإرشادات للاتجاه المفضل لمؤشرات محددة بالنسبة لأسعار الفائدة، وإعادة التمويل ومخاطر العملة الأجنبية. وبالإضافة، إن كان ذلك منطبقا، تحتوي وثيقة الإستراتيجية الهدف الأدنى لعنصر المنح في الاقتراض الخارجي وكذلك وصف للإجراءات الهادفة إلى دعم تطوير سوق الدين المحلي.

الدرجة	المتطلبات
	2. يتم إعداد مقترح الإستراتيجية بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية أو إن لم يكن هناك جهة إدارة دين رئيسية، بشكل مشترك بواسطة جهات إدارة الدين. ويتم الحصول على آراء البنك المركزي بشكل رسمي، ويتم الموافقة على الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء أو وزارة المالية وتصبح الإستراتيجية متاحة للجمهور.
D	1. لم تحقق إستراتيجية إدارة الدين المتطلب الأدنى للدرجة C . 2. لم تحقق عملية صنع القرار المتطلب الأدنى للدرجة C .

4- مؤشر أداء إدارة الدين تقييم عمليات إدارة الدين

يُسير إطار عمل إدارة الدين المبني على السياسة بواسطة أهداف إدارة الدين الطويلة الأمد ولا بد أن تستكمل الإستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف بعملية المسؤولة. ويقتضي هذا نشر تقرير سنوي يغطي أنشطة إدارة الدين، تقييم النتائج مقابل الأهداف المحددة، والامتثال لإستراتيجية إدارة الدين الحكومية.

وسيشتمل التقرير على معلومات حول تكاليف ومخاطر حقيبة الدين، الأداء (مثل تطبيق إستراتيجية إدارة الدين)، والأداء بالنسبة إلى المعايير أو الحدود (أو كلاهما) التي يمكن أن تكون قد وضعت في وثيقة الإستراتيجية. ويفضل استخدام العملية التالية لرفع تقارير عمليات إدارة الدين الحكومية:

يرسل تقرير مكتوب على الأقل سنويا إلى مجلس الوزراء، محتويا على تقييم داخلي حول كيفية امتثال القروض، والاستثمارات المالية، والعمليات الأخرى المتعلقة بالدين للمتطلبات الموضوعية في الإستراتيجية. وفي الحالة التي يوجد فيها جهة دين رئيسية، يتم إعداد وإرسال هذا التقرير بواسطة هذه الجهة؛ وفي حالة عدم وجود جهة دين رئيسية، إما أن تعد جهات إدارة الدين بشكل مشترك هذا التقرير أو ترسل تقارير منفصلة تغطي أنشطتها ذات العلاقة.

يرسل مجلس الوزراء تقرير شامل للبرلمان / الكونجرس، يقدم فيه الإستراتيجية المختارة والسبب ورائها وشرح الطريقة التي ساعدت بها قرار الإستراتيجية في تحقيق أهداف إدارة الدين الحكومية.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

6. مستوى الإفشاء – في تقرير سنوي أو ما يعادله – لأنشطة إدارة الدين الحكومي، ودين الحكومة المركزية، وتقييم للمخرجات مقابل الأهداف المذكورة، والامتثال لإستراتيجية إدارة الدين الحكومية

الدرجة	المتطلبات
A	تم تحقيق متطلبات الدرجة B . وبالإضافة، يحتوي التقرير على تقييم النتائج مقابل أهداف إدارة الدين المحددة، إستراتيجية إدارة الدين المختارة والسبب ورائها، والامتثال مع الإستراتيجية، وإتاحتها للجمهور.
B	تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C . وبالإضافة، يحتوي التقرير السنوي على تقييم حول كيفية امتثال أنشطة إدارة الدين الحكومي مع إستراتيجية إدارة الدين الحكومية.
C	تقرير يقدم تفاصيل أنشطة إدارة الدين الحكومية وديون الحكومة المركزية المتبقية مسلم سنويا إلى البرلمان / الكونجرس.
D	لم يتحقق المتطلب الأدنى للدرجة C .

5- مؤشر أداء إدارة الدين التدقيق

يتم تقوية مسؤولية إدارة الدين الحكومي عن طريق إدخال تدقيقات داخلية منتظمة (على سبيل المثال، بواسطة وظيفة التدقيق الداخلي لجهة إدارة الدين الرئيسية أو وزارة المالية وتدقيق خارجي دوري (على سبيل المثال، بواسطة مؤسسة التدقيق العليا في البلاد) لأنشطة إدارة الدين الحكومية فيما يخص (أ) إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها؛ (ب) فعالية وكفاءة عمليات إدارة الدين؛ (ت) وقاية الأموال العامة؛ (ث) الامتثال للقوانين واللوائح، والعقود؛ و(ج) حيثما كان ذلك منطبقاً، امتثال لأهداف وإستراتيجية إدارة الدين.

إن هدف التدقيق الداخلي والخارجي هو تشجيع المسؤولية في تعاقد الدين وإدارته. بالإضافة، يجب أن يكون هناك آليات تسمح بتبني إجراءات تصحيحية ووفقاً لتقارير التدقيق و الاستجابات المناسبة من صناع القرار ذي العلاقة لضمان أنه تم معالجة النتائج من التدقيقات. وتقتصر الممارسة السليمة في هذا المجال أن تكون شفافية عمليات إدارة الدين معززة عندما تتاح نتائج التدقيقات الخارجية للجمهور.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

7. تكرار التدقيقات الداخلية والخارجية على أنشطة وسياسات وعمليات إدارة دين الحكومة المركزية، وكذلك نشر تقارير التدقيق الخارجي.

8. درجة الالتزام لمعالجة نتائج التدقيقات الداخلية والخارجية.

الدرجة	المتطلبات
A	تم تحقيق متطلبات الدرجة B . بالإضافة، تجرى التدقيقات الخارجية على الأقل كل سنتين إلى ثلاث سنوات وتتاح تقارير التدقيق الخارجي للجمهور خلال 6 أشهر من إكمال التدقيق. هناك التزام قوي ومباشر من صناع القرار ذوي العلاقة لمعالجة نتائج التدقيقات الداخلية والخارجية لأنشطة وسياسات وعمليات إدارة الدين الحكومي.
B	1. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C . بالإضافة، هناك تدقيقات خارجية متكررة (على الأقل كل ثلاث إلى خمس سنوات) وكذلك تدقيقات داخلية سنوية لأنشطة وسياسات وعمليات إدارة الدين الحكومي. 2. هناك التزام قوي من صناع القرار ذوي العلاقة لمعالجة نتائج التدقيقات الداخلية والخارجية لأنشطة وسياسات وعمليات إدارة الدين الحكومي.
C	1. كان هناك تدقيق خارجي على أنشطة وسياسات وعمليات إدارة الدين الحكومي خلال السنوات الخمس الماضية. 2. هناك التزام من صناع القرار ذوي العلاقة لمعالجة نتائج التدقيقات الداخلية والخارجية لأنشطة وسياسات وعمليات إدارة الدين الحكومي.
D	1. لم يتحقق المتطلب الأدنى للدرجة C . 2. لا توجد استجابة لنتائج التدقيقات الداخلية والخارجية.

3.2 التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي

يجب أن يشارك مدراء الدين، ومستشاري السياسة المالية وسلطات السياسة النقدية (على سبيل المثال، البنك المركزي) فهم أهداف إدارة الدين الحكومي، والسياسات المالية والنقدية. ومع وجود اتكالها على بعضها البعض، من المهم فهم كيف تعمل أدوات السياسة، وكيف يمكن أن تعزز بعضها البعض، وكيف يمكن أن تنشأ التوترات السياسية. يمكن أن يقلل الوضوح في الأدوار والأهداف في إدارة الدين الحكومي والسياسة النقدية التعارضات المحتملة. على سبيل المثال، قد يفضل البنك المركزي أن تصدر الحكومة سندات موسومة بالتضخم أو يقترض بعملة أجنبية وتدعم مصداقية السياسة النقدية. قد يعتقد مدير الدين أن السوق في مثل هذا الدين الموسوم بالتضخم لم يتم تطويره بالكامل وأن دين العملة الأجنبية يدخل مخاطر أعلى على حساب الحكومة الختامي. إن التنسيق ضروري لتشكيل أهداف إدارة الدين وإستراتيجيته في ظل إطار عمل الحكومة المالي والسياسة النقدية.

6- مؤشر أداء إدارة الدين التنسيق مع السياسة المالية

يجب على جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين الرئيسية) أن تقدم للسلطات المالية نشرات التوقعات لإجمالي خدمة الدين تحت سيناريوهات مختلفة. ويجب أيضا على جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين الرئيسية) أن تبلغ السلطات المالية وفي الوقت المحدد بأي مشاكل في استدامة الدين الناشئة تواجهها في جهودها في بيع سندات الحكومة المالية في الأسواق بسعر معقول. وتتواصل جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين الرئيسية ذات العلاقة) مباشرة مع المشاركين في السوق، وملاحظاتهم لسلوك المستثمرين في كل من السوق الأساسية والثانوية، وكذلك قد تعطي نقاشاتهم مع المشاركين في السوق نفاذ بصيرة مفيدة حول رغبة المستثمرين في الحفاظ على ذلك الدين.

تعتمد إستراتيجية إدارة الدين المناسبة في نهاية الأمر على تساهل الحكومة مع المخاطر. وقد تطور درجة المخاطر التي تعتمدها الحكومة اتخاذها مع مرور الوقت، بالاعتماد على حجم محفظة دين الحكومة وقابلية ضعف الحكومة أمام الصدمات الاقتصادية والمالية. وبشكل هام، كلما كانت محفظة الدين كبيرة وقابلية تطاير الدولة أمام الصدمات الاقتصادية، كلما كان خطر الخسارة من الأزمة المالية أو إهمال الحكومة، وكلما وجب أن يكون التركيز أكبر على تخفيض المخاطر.

ولتحليل تكلفة ومخاطر محفظة الدين بشكل مناسب، من المهم أن يكون لدى مدير (مدراء) الدين إتاحة الوصول إلى المتغيرات المالية الأساسية وتحليل استدامة الدين. وتشمل المتغيرات المالية الأساسية بشكل أساسي إجمالي النفقات الفعلية ونشرتها المتوقعة، والإيرادات، والرصيد الأساسي، ومستويات إجمالي الدين، والالتزامات الصريحة الطارئة.¹¹ وسيسمح ذلك للمستخدمين بتقييم استدامة الوضع المالي وحساسيته للتغيرات في السياسة. ويشمل تحليل استدامة الدين على متغيرات مثل مستوى إجمالي الدين والدين المضمون الحكومي، إجمالي الناتج القومي، عائدات الصادرات، وإيرادات الحكومة ونفقاتها. ويحدد كل من مؤشرات الدين الأساسية وتحليل استدامة الدين البيئة التي سيعمل في مدراء الدين، والمهمة لتطوير إستراتيجية إدارة الدين.

ومن الضروري أن يكون لدى الحكومة القدرة لإعداد المتغيرات المالية الأساسية (الفعلية والمتوقعة) وإجراء تحليل استدامة الدين بدون مساعدة خارجية. وعلاوة على ذلك، يجب استخدام نتائج تحليل استدامة الدين للتأثير على السياسة الكلية.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

9. التنسيق مع السياسة المالية من خلال توفير نشرات التوقعات دقيقة وفي موعدها المناسب حول إجمالي خدمة الدين تحت سيناريوهات مختلفة.

10. إتاحة المتغيرات المالية الأساسية وتحليل استدامة الدين، ووتيرة تكرار تنفيذها.

الدرجة	المتطلبات
A	1. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. بالإضافة، تشمل النشرات التوقعات على تحليل بالسيناريوهات، بما في ذلك أسوأ سيناريو محتمل. 2. تم تحليل استدامة الدين أو تحديثه سنويا من قبل الحكومة.
B	1. تم تحقيق المتطلبات الأدنى للدرجة C. بالإضافة، تشمل النشرات التوقعات على تحليل الحساسية

¹¹ توجد المتغيرات المالية الأساسية بشكل مثالي في الإستراتيجية المالية.

الدرجة	المتطلبات
	<p>للحالة الأساس مقابل صدمات سعر الفائدة وسعر الصرف.</p> <p>2. تم تحليل استدامة الدين أو تحديثه من قبل الحكومة مرة واحدة على الأقل كل سنتين.</p>
C	<p>1. كجزء من إعداد الميزانية السنوية، يتم تقديم النشرات التوقعات على إجمالي خدمة دين الحكومة المركزية.</p> <p>2. لدى جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين الرئيسية) إتاحة الوصول إلى المتغيرات المالية الأساسية (الفعلية والمتوقعة)، وتحليل استدامة الدين الذي تم بواسطة الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية.</p>
D	<p>1. لم يتم تحقيق أدنى متطلبات الدرجة C.</p> <p>2. لم يتم تحقيق أدنى متطلبات الدرجة C.</p>

7- مؤشر أداء إدارة الدين التنسيق مع السياسة النقدية

في سياق دولة نامية حيث لا يسمح مستوى التنمية المالية بفصل واضح بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية والمسئوليات، تكون الشفافية ومشاركة المعلومات ذات العلاقة ضرورية. ويجب أن يكون من الواضح بالنسبة لمشاركي السوق سواء هدفت عملية البنك المركزي في السوق المحلي تحقيق أهداف سياستها النقدية أو سواء قام البنك المركزي بالعملية كوكيل إدارة الدين. من الضروري أن لا تدرك قرارات إدارة الدين على أنها متأثرة بمعلومات داخلية حول قرارات سعر الفائدة في البنك المركزي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يهدف البنك المركزي إلى تجنب إدراكات تضارب المصالح في عمليات السوق. وبنفس الطريقة، يجب أن تكون أهداف إدارة الدين مفهومة بشكل دقيق ولا تعلق صيغة البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية. على سبيل المثال، يجب أن ينظر إلى هدف تخفيض التكلفة مع مرور الوقت لدين الحكومة، وبشكل خاضع لمستوى حصيل للمخاطر، على أنه تفويض لتخفيض أسعار الفائدة أو التأثير على ظروف النقد المحلية. ولا يجب أن ينظر إلى هدف التكلفة / المخاطر على أنه تبرير لتمديد قرض البنك المركزي المنخفض التكلفة للحكومة.

وفي هذا الخصوص، من المهم للبنك المركزي أن يكون على إطلاع بخصوص السيولة النقدية الحالية والمستقبلية لدى الحكومة بسبب حجم التدفقات. بالإضافة، لأن كلا من الحكومة المركزية والبنك المركزي يقوموا بعمليات في السوق المحلي، تكون المشاركة الجيدة لمعلومات أنشطة الدين والقروض ضرورية جدا.

وحيثما كان ممكنا، يجب أن تتجنب الحكومة المركزية الاقتراض المباشر من البنك المركزي وبطريقة أخرى يكون مقيدا في المبلغ والمحتويات. يفرض التمويل النقدي لعجز الحكومة قيود غير مرغوبة على سياسة العمليات النقدية و، بالإضافة، مضر بتنمية سوق الدين المحلية.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

11. وضوح الفصل بين العمليات النقدية وعمليات إدارة الدين، والتنسيق من خلال مشاركة المعلومات المنتظمة حول عمليات الدين وسيولة الحكومة المركزية الحالية والمستقبلية لدى البنك المركزي.
12. مدى الحد من الوصول المباشر إلى الموارد من البنك المركزي.

الدرجة	المتطلبات
A	<ol style="list-style-type: none"> 1. تم تحقيق متطلب الدرجة B. بالإضافة، هناك على الأقل مشاركة أسبوعية للمعلومات حول عمليات الدين وسيولة الحكومة المركزية لدى البنك المركزي. 2. الوصول المباشر إلى التمويل من البنك المركزي محدود- وفقا للقانون- للحالات الطارئة التي لا تتاح فيها بقية عمليات التمويل، وعندما تستخدم، تكون الفترة محدودة إلى أسبوعين.
B	<ol style="list-style-type: none"> 1. تم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C. بالإضافة، هناك على أقل مشاركة معلومات كل شهرين على الأقل بخصوص عمليات الدين وسيولة الحكومة المركزية لدى البنك المركزي. 2. تم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C. بالإضافة، الوصول إلى التمويل من البنك المركزي محدود- وفقا للقانون- بفترة لا تتجاوز 3 أشهر.
C	<ol style="list-style-type: none"> 1. في الحالة التي يتصرف فيها البنك المركزي كوكيل إدارة الدين، تحفظ السياسات النقدية بشكل منفصل من عمليات إدارة الدين. بالإضافة، يبقى البنك المركزي السوق والحكومة على علم عندما تتم عملياتها لأغراض السياسة النقدية وعندما يقوم البنك المركزي بالعمليات كوكيل إدارة دين نيابة عن الحكومة المركزية. هناك على الأقل مشاركة شهرية حول العمليات المتعلقة بالدين وسيولة الحكومة النقدية لدى البنك المركزي. 2. الوصول إلى التمويل من البنك المركزي له سقف محدود بواسطة التشريعات.
D	<ol style="list-style-type: none"> 1. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C. 2. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C.

3.3 الاقتراض وأنشطة التمويل ذات العلاقة

8- مؤشر أداء إدارة الدين الاقتراض من السوق المحلي

إن الأسواق الرأسمالية المحلية مهمة للحصول على مصادر تمويل مستقرة في العملية المحلية في كلا من القطاعين العام والخاص والسماح بالتزامات الديون الاقتراب بشكل كبير من الإيرادات التي ستخدم الدين. بالإضافة، هل سيعزز سوق الدين المحلي كفاءة واستقرارية التوسط المالي، تقديم نطاق واسع من الأصول ويسهل إدارة أفضل للمخاطر. وإلى الحد الممكن، يجب أن يستخدم إصدار الدين الآليات المبنية على السوق، بما في ذلك المزادات التنافسية والإصدار في المجموعات و التوزيع.

وأيضاً، يجب أن يكون الدين إلى مستثمري التجزئة عند معدلات أسعار السوق. وفي الحالات التي تقصد الحكومة بأدوات التجزئة لتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية بواسطة إعطاء عوائد مرتفعة على هذه الأدوات أكثر من الضروري لتحقيق متطلبات الإقراض. تكون المدخرات الموضوعة مع هذه الأدوات عادة ليست مع أولئك الأكثر عرضة للخطر في المجتمع، ولكن عوضاً عن ذلك مع أولئك تكون ذات سيولة كافية للحفاظ على الودائع الكبيرة. والوسائل الأكثر فعالية وشفافية في توجيه المساعدات الحكومية لأولئك الذين يحتاجون أن يشترطوا منح مباشرة إلى الفقراء. ومع ذلك، وبإدراك أن بعض الحكومات قد تفضل استخدام جزء من اقراض التجزئة لهذا الغرض أو بغرض الترويج لمدخرات الأسر بشكل عام، يكون مطلب الاقتراض المبني على السوق في هذا المؤشر على 90% من إجمالي مبالغ الإقراض المتوقعة في السوق المحلي.

وفي بعض الحالات، يكون سعر الفائدة في دين التجزئة ربما أقل بقليل من معدلات السوق لأنه ربما يوضع عند ربح أقل من أسعار الجملة لتغطية التكاليف الإدارية المرتفعة لتشغيل برنامج التجزئة.

يجب أن تحافظ جهة إدارة الدين الرئيسية (أو جهة إدارة الدين المسئولة عن الاقتراض في سوق الجملة المحلي المؤسسي) على حوار مستمر مع المشاركين في السوق ومراقبة تطورات السوق كي تتمكن من الاستجابة بسرعة عندما تتطلب الظروف. يجب أن تكون العمليات في الأسواق المحلية الرئيسية شفافة متوقعة، بما في ذلك نشر خطط الاقتراض في وقت مبكر والتعامل بشكل مطرد عند إصدار أوراق مالية جديدة في سوق الجملة، بغض النظر عن الآلية المستخدمة في الإقراض.

يجب أن تنتشر شروط الإصدارات الجديدة بشكل علني ومفهوم بوضوح من قبل المستثمرين. ويجب أن يكون هناك إجراء موثق من أجل الاقتراض في السوق المحلي، على سبيل المثال، وضع مزادات أذون وسندات الخزنة. ويمكن أن يشمل هذا على مذكرة معلومات أو وثيقة لكل أداة ونشر إجراءات العمليات. إن تم تقديم متعاملين أساسيين، فمن المهم أن تكون الحوافز والالتزامات، وكذلك معايير الاستحقاق، معرفة ومفصّل عنها بشكل جيد.

يجب أن تكون جميع القروض في السوق المحلي وفقاً لإستراتيجية إدارة الدين الحكومية.

أبعاد يجب تقييمها:

13. مدى استخدام الآليات المبنية على السوق لإصدار الدين، نشر خطة الاقتراض لأذون وسندات الخزنة، والإعداد لخطة سنوية للمبلغ الإجمالي لقروض العملية المحلية في السوق المحلي، مقسوماً على أسعار الجملة والتجزئة.

14. إتاحة وجودة الإجراءات الموثقة للقروض بالعملة المحلية في الأسواق المحلية.

الدرجة	المتطلبات
A	1. تم تحقيق متطلبات الدرجة B . بالإضافة، يتم تمديد خطط الاقتراض لأذون وسندات الخزنة إلى على الأقل ثلاثة أشهر. 2. الشروط، إجراءات الاقتراض، ومعايير الوصول إلى السوق الرئيسي لجميع أذون وسندات الخزنة، وكذلك ما يعادل على الأقل 90% من إجمالي مبلغ الإقراض المتوقع في السوق المحلي، تتاح بشكل علني في المواقع الإلكترونية للحكومة والبنك المركزي.
B	1. لم يتم تحقيق أدنى متطلبات الدرجة C . بالإضافة، تشمل خطط الإقراض لأذون وسندات الخزنة على مبالغ الاقتراض. وأيضاً، تم إعداد خطة سنوية للمبلغ الإجمالي المتوقع للاقتراض في الأسواق المحلية-مقسوماً على سوق الجملة والتجزئة - قد تم إعداده. 2. تم تحقيق أدنى متطلبات الدرجة C . بالإضافة، تتاح وبشكل علني في الإعلام المطبوع الشروط،

الدرجة	المتطلبات
	وإجراءات الإقراض، ومعايير الوصول إلى السوق الأساسي لجميع أدون وسندات الخزانة أو على المواقع الإلكترونية للحكومة المركزية أو البنك المركزي.
C	1. تصل الحكومة المركزية إلى السوق الملحية، باستخدام أدوات مبنية على السوق (على سبيل المثال، أدون وسندات الخزانة من خلال المزاد العلني، والإصدارات في مجموعات أو التوزيع والأوراق المالية الصادرة بأسعار السوق) لتمويل على الأقل 90% من مبلغ الاقتراض المتوقع في هذه الأسواق ويعد وينشر خطة اقتراض لأدون وسندات الخزانة على الأقل بشهر قديما، وتحتوي على الديون الصادرة والأدوات. 2. تتاح شروط كل أداة، وإجراءات الإقراض، ومعايير الوصول إلى السوق الأساسي عند الطلب.
D	1. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C . 2. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C .

9- مؤشر أداء إدارة الدين الاقتراض الخارجي

بالنسبة للعديد من الدول النامية، يكون الاقتراض من المصادر الخارجية أو الأجنبية بشكل أساسي من المصادر المتعددة الأطراف وثنائي. وستكون الدول مؤهلة للتمويل إما بطريقة الامتيازات أو بأفضل أسعار فائدة السوق، بالاعتماد على حالة اقتراضها ذات العلاقة. وتكون المهمة الأساسية لجهة إدارة الدين الرئيسية (أو جهات إدارة الدين المسؤولة عن الاقتراض الخارجي) هي التنسيق مع الجهة الحكومية المسؤولة عن صياغة المشروع، وتحديد الدائنين الذين يمكن أن يقدموا أفضل الشروط فائدة وشروطا للاقتراض الخارجي، والتفاوض على شروط القرض مع ذلك الدائن (بما في ذلك، العملة، والاستحقاق ومعدلات أسعار الفائدة والرسوم)، واستكمال جميع وثائق القروض أثناء عملية الإقراض للقرض. وهناك حاجة للتنسيق مع كل دائن لضمان أن الإنفاق مستكمل وفقا لشروط القرض.

وإن كانت حكومة ما قادرة على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية، تكون المهمة الرئيسية لجهة إدارة الدين الرئيسية (أو جهات إدارة الدين المسؤولة عن الاقتراض الخارجي وفق شروط تجارية) هو القيام بتحليل السوق والمشاورات لتحديد اختيار السوق والأداة وكذلك شروط القرض، بما في ذلك السعر والعملة وأجل الاستحقاق ومعدل سعر الفائدة. وعادة ما يكون برنامج علاقات المستثمر مطلوب قبل أي إصدار علني، متطلباً "عروض في الطريق" ونقاشات مع المؤسسات المالية، والجهات المصنفة، والمستثمرين. وسيتم الاتفاق على استكمال شروط الأسعار والتوقيت للإصدار عندما تكون ظروف السوق مقبولة للنشر العلني. وسيقتضي الإصدار اللاحق استكمال جميع وثائق القرض واستلام عائدات القرض.

وعندما يتم توقيع عقد القرض، يجب أن يعد مدير الدين الذي شارك في مناقشة الشروط المالية للقرض ويوقع وبدون تأخير غير مستحق ورقة الشروط لجميع الشروط المالية. وسيستخدم هذا كإشارة لمفاوضات القرض المستقبلية، وكذلك يشكل وثيقة مهمة مع عقد القرض، لإدخالات عمليات الدين إلى نظام دين تسجيل / إدارة الدين. وبهذا الإجراء، تكون وحدة تسجيل بيانات الدين في موضع إضفاء الشرعية على الإدخالات في ورقة الشروط، والتي ستخفض مخاطر أن بعض الشروط المالية في اتفاقية القرض لم تفهم بشكل كامل، وبالتالي دخلت بشكل غير سليم في النظام.¹²

يجب أن يكون هناك إجراءات موثقة لجميع القروض الخارجية، تغطي جميع الدائنين ومصادر التمويل المبنية على السوق. ويجب أن تكون جميع القروض وفقا لإستراتيجية إدارة الدين.

ومن المهم بالنسبة لمدراء القروض أن يستلموا نصيحة قانونية مناسبة وضمان أن العمليات التي يقوموا بها مدعومة بوثائق قانونية مساندة. وبالقيام بذلك، يمكن أن يساعد مدراء الدين الحكومات في توضيح حقوقهم والتزاماتهم وحماية موقعهم إلى أكبر درجة ممكنة في السلطات القضائية ذات العلاقة. وتستحق عدة أمور عناية خاصة، بما في ذلك تصميم أحكام هامة لأدوات الدين مثل التحديد الواضح لأحداث الإهمال، وخصوصا إنا كان مثل هذا الحدث يمتد بخلاف تأخير الدفع بالنسبة للالتزام ذو العلاقة (على سبيل المثال، الإهمال المشترك والتشريعات المشتركة؛ سعة فترة التعهد السلبي؛ بما في ذلك الإحتواء على فقرات إجراء جماعي؛ ومدى نطاق التنازل عن الحصانة السيادية. ويجب تقديم تحليل التزامات الإفشاء في الأسواق ذات العلاقة بالتفصيل لأنها يمكن أن تختلف من سوق لآخر.

ويجب الالتزام بالإجراءات الموثقة في البعد الثاني المشار إليها أدناه. وإن لمن يكن ذلك الحال، يجب أن تقرأ المؤشرات تحت البعد الثاني كما لو لم تكن الإجراءات الموثقة في مكانها.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

15. درجة تقييم أفضل شروط الإقراض فائدة وسعرا (المقرض أو مصدر الأموال، العملة، ومعدل سعر الفائدة، وتاريخ الاستحقاق)

16. إتاحة وجودة الإجراءات الموثقة للقروض الخارجية

17. إتاحة ودرجة تورط المستشارين القانونيين قبل توقيع عقد القرض.

¹² قدم مثال على ورقة الشروط في دليل أداة تقييم أداء إدارة الدين.

الدرجة	المتطلبات
A	<p>1. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. بالإضافة، تتم التقييمات لأفضل شروط الاقتراض الخارجي فائدة وسعرا والذي يمكن الحصول عليه من الدائنين المحتملين والأسواق قبل بداية مفاوضات كل قرض.</p> <p>2. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. بالإضافة، تم إعداد ورقة الشروط في موعد لا يتجاوز أسبوع بعد الانتهاء من مفاوضات القرض.</p> <p>3. المستشارون القانونيون متورطون من المرحلة الأولى لعملية المفاوضات لإنهاء الاتفاقيات القانونية المتعلقة بالاقتراض.</p>
B	<p>1. تم تحقيق أدنى متطلب للدرجة C. بالإضافة، يتم تحديث خطة القرض بما في ذلك التقييم المساند بشكل متكرر أثناء السنة.</p> <p>2. تم تحقيق أدنى متطلب للدرجة C. بالإضافة، تم إعداد ورقة الشروط في وقت لا يتجاوز أسبوعان بعد الانتهاء من مفاوضات الدين.</p> <p>3. يم إدخال المستشارين القانونيين أثناء جزء كبير من عملية التفاوض لإكمال الاتفاقيات القانونية المتعلقة بالقرض.</p>
C	<p>1. يتم إعداد خطة اقتراض خارجي سنوية، والتي تحتوي على تقييمات لأفضل الشروط فائدة وسعرا للاقتراض الخارجي يتم الحصول عليها من الدائنين والأسواق المحتملة.</p> <p>2. هناك إجراءات توثيق داخلية لجميع القروض الخارجية، بما في ذلك إعداد ورقة الشروط (الطبيعية أو الإلكترونية) بواسطة مدراء الديون الذين يشاركون في مفاوضات القرض لجميع الشروط المالية بخصوص عملية القرض في وقت لا يتجاوز ثلاثة أسابيع بعد استكمال مفاوضات الدين.</p> <p>3. يتم توريط المستشارين القانونيين قبل إنهاء عملية المفاوضات للاتفاقيات القانونية المتعلقة بالقرض.</p>
D	<p>1. لم يتم تحقيق أدنى متطلب للدرجة C.</p> <p>2. لم يتم تحقيق أدنى متطلب للدرجة C.</p> <p>3. لم يتم تحقيق أدنى متطلب للدرجة C.</p>

10- مؤشر أداء إدارة الدين: ضمانات القروض، إعادة الإقراض، والاستثمارات المالية

يجب أن يكون هناك إرشادات تشغيلية للموافقة على وإصدار ضمانات القروض، وإعادة القرض الحكومي. وتقدم هذه الإرشادات التفاصيل حول كيفية تقييم مخاطر القرض مع إجراءات للتقليل من أثر الميزانية على أحداث إهمال أو مسببة. ويجب أن يتم هذا التقييم قبل أن يتم اتخاذ القرار لدعم نشاطا ما بواسطة استخدام ضمانات القرض أو إعادة الإقراض.

وعادة ما تقتضي الاستثمارات المالية المستخدمة كمشتقات (على سبيل المثال، المقايضات، الحدود، البيع الآجل) مخاطر السوق والقرض وكذلك مخاطر عمليات كبيرة.

ويجب الالتزام بالسياسات والإجراءات الرسمية الموثقة المشار إليها أدناه. وإن لم يكن ذلك هو الحال، يجب أن تقرأ المؤشرات أدناه وكان السياسات والإجراءات لم تكن موضوعة.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

18. إتاحة وجودة السياسات والإجراءات الموثقة للموافقة على وإصدار ضمانات قروض الحكومة المركزية.
19. إتاحة وجودة الإجراءات والسياسات الموثقة لإعادة الإقراض للأموال المقترضة.
20. إتاحة نظام إدارة الدين مع وظائف للتعامل مع الاستثمارات المالية، وكذلك إتاحة وجودة الإجراءات الموثقة لاستخدام الاستثمارات المالية.

الدرجة	المتطلبات
A	<ol style="list-style-type: none">1. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. بالإضافة، تحتوي هذه السياسات والإجراءات على متطلب لاحتساب رسم الضمان الذي يغطي خطر القرض وكذلك متطلب من أجل جهة الضمان لمراقبة المخاطر أثناء حياة ضمان القرض.2. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. بالإضافة، تحتوي هذه السياسات والإجراءات على متطلب لاحتساب رسوم إعادة القرض التي تغطي خطر القرض وكذلك متطلب من أجل جهة إعادة القرض لمراقبة المخاطر أثناء حياة إعادة القرض.3. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. بالإضافة، تم إعداد ورقة الشروط في وقت لا يتجاوز يومي عمل بعد أن تم إبرام عملية الاستثمارات المالية.
B	<ol style="list-style-type: none">1. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، تحتوي هذه الإجراءات والسياسات على متطلب لتقييم مخاطر القرض قبل اتخاذ قرار لدعم نشاط معين بواسطة ضمانة القرض وكذلك إرشادات حول كيفية إجراء هذا التقييم.2. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، تحتوي هذه السياسات والإجراءات على متطلب لتقييم مخاطر القرض قبل اتخاذ قرار لدعم نشاط معين بواسطة إعادة القرض. كذلك إرشادات حول كيفية إجراء هذا التقييم.3. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، تحتوي الإجراءات الموثقة على قواعد لإدارة مخاطر تعرض الطرف المقابل وجميع المخاطر مرتبطة بالاستثمارات المالية، تتم مراقبتها من قبل وحدة منفصلة المسئولة عن مراقبة الخطر والامتثال.
C	<ol style="list-style-type: none">1. هناك سياسات وإجراءات موثقة للموافقة على وإصدار ضمانات القروض.2. هناك إجراءات وسياسات موثقة للموافقة على وإقراض الأموال المقترضة.3. هناك نظام إدارة دين مع وظائف للتعامل مع الاستثمارات المالية. بالإضافة، هناك إجراءات موثقة لاستخدام عمليات الاستثمارات المالية بما فيها: (أ) أغراض عمليات الاستثمارات المالية، (ب) عملية صنع قرار واضحة، (ت) إعداد ورقة شروط (طبيعية أو إلكترونية) بواسطة مدراء الدين الذين يتفاوضون على شروط العملية لجميع الشروط المالية في وقت لا يتجاوز أسبوع بعد إبرام العملية، (ث) قواعد لإدخال قاعدة بيانات الدين والحسابات، و(ج) اضلاع المستشارون القانونيون من المرحلة الأولى لعملية التفاوض إلى إبرام الاتفاقيات القانونية مع النظير المقابل.

الدرجة	المتطلبات
D	1. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C. 2. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C. 3. لم يتم تحقيق أدنى متطلب الدرجة C.

3.4 نشرة التوقعات للسيولة وإدارة الرصيد النقدي

1- مؤشر أداء إدارة الدين: نشرة التوقعات للسيولة وإدارة الرصيد النقدي

تتطلب جهة إدارة الدين (جهات إدارة الدين) معلومات على المستوى الإجمالي للأرصدة النقدية لليلة الماضية أو "التعويم" لتحديد أنشطة الدين والأنشطة ذات العلاقة وضمان أن التعويم وفقا للمستوى أو النطاق المحدد بواسطة السياسة الحكومية. ويتطلب هذا نشرات توقعات وفي وقتها المناسب للسيولة النقدية للحكومة و أرصدة الحسابات في نهاية اليوم. إن كان هناك فائض في سيولة الحسابات، سيكون هذا مفيدا للاستثمار أو سداد الدين المحلي من خلال العمليات مثل الدخول في اتفاقيات شراء عكسية أو سداد أذون الخزانة. وإلى المدى الذي يكون فيه للحكومة تسهيل قرض في البنك المركزي (أي، طرق ووسائل أو تسهيلات سحب أكبر من الرصيد)، يجب أن يحتوي التعويم على رصيد تسهيل القرض.

ويجب أن تضمن الجهة (الجهات) الحكومية المسئولة عن تسوية جميع العمليات المرتبطة بالدين أنها تتم عبر الحسابات البنكية التي تقدم مستوى عالي من لأمن والرقابة. وستكون المسئولية المباشر على الجهة الحكومية التي تدير حساب (حسابات) الحكومة في البنك المركزي وغيره الضرورية لتسيير العمليات المرتبطة بالدين. وقد يكون هذا مسئولية البنك المركزي، المحاسب العام، المراقب العام، أو جهة إدارة الدين الرئيسي (أو جهات إدارة الدين ذات العلاقة) مباشرة. يجب تسوية جميع حسابات البنوك التي تستخدم العمليات المرتبطة بالدين بشكل منتظم ومراقبة الأرصدة النقدية.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

21. فعالية نشرة التوقعات للمستوى الإجمالي للأرصدة النقدية في حسابات الحكومة.
22. فعالية إدارة إجمالي الرصيد المتبقي في حساب (حسابات) الحكومة البنكية ، بما في ذلك الدمج مع برنامج اقتراض الدين المحلي.
23. حيث تشغل جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين) حساباتها البنكية، وتيرة تكرار تسوية هذه الحسابات البنكية.

الدرجة	المتطلبات
A	<ol style="list-style-type: none">1. يتم تقديم نشرة التوقعات بشكل مستمر كل ثلاثون يوما لإجمالي الأرصدة النقدية لليلة الماضية في الحسابات البنكية للحكومة المركزية بشكل يومي لجهة إدارة الدين الرئيسية (أو جهات إدارة الدين).2. تقوم الحكومة المركزية بالعمليات (مثل إصدار / سدادات أذون الخزانة أو الدخول في اتفاقيات إعادة شراء / إعادة شراء عكسي) بشكل يومي لضمان أن التعويم وفقا للمستوى أو النطاق الموضوع بواسطة سياسة الحكومة.3. يتم تسوية جميع الحسابات البنكية مباشرة بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية (أو جهات إدارة الدين) بشكل يومي.
B	<ol style="list-style-type: none">1. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، يتم تقديم نشرات التوقعات أسبوعية معقولة للمستوى الإجمالي للأرصدة النقدية لليلة الماضية في الحسابات البنكية للحكومة المركزية إلى جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين) في بداية الأسبوع المعني.2. تقوم الحكومة المركزية بالعمليات (مثل إصدار / سداد أذون الخزانة) بشكل أسبوعي للحفاظ على أهداف الأرصدة النقدية الموضوع بواسطة الحكومة.3. يتم تسوية جميع الحسابات البنكية التي تشغل مباشرة بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين) بشكل أسبوعي على الأقل.
C	<ol style="list-style-type: none">1. يتم تقديم نشرات التوقعات شهرية معقولة للمستوى الإجمالي للأرصدة النقدية لليلة الماضية في الحسابات البنكية للحكومة المركزية إلى جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين) في بداية الشهر المعني.2. تستثمر الحكومة المركزية نقدا الفائض عن الهدف بشكل شهري على الأقل في السوق أو مع البنك المركزي بأسعار السوق.

الدرجة	المتطلبات
	3. يتم تسوية جميع الحسابات البنكية التي تشغل مباشرة بواسطة جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين) بشكل شهري على الأقل.
D	<p>1. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>2. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>3. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p>

3.5 إدارة المخاطر التشغيلية

12- مؤشر أداء إدارة الدين: إدارة الدين وأمن البيانات

تقتضي عمليات إدارة الدين الحكومية على معالجة وتسجيل جميع العمليات المرتبطة بالقرض والدين وصيانة الأنظمة والإجراءات المطلوبة لإدارة دين فعالة وأمنة. ويجب أن يتاح بشكل جيد دليل إجراءات لجميع إدارة الدين، بما في ذلك إجراءات تسيير خدمة الدين، وتسجيل بيانات الدين وإضفاء الشرعية عليها وخرن الاتفاقيات وسجلات إدارة الدين.

وتعد المعالجة والتحكم بالدفعات لإنفاذ تسوية دين الحكومة والعمليات المرتبطة بالدين مسؤوليات أساسية. ويقتضي هذا معالجة دقيقة وفي وقتها المناسب وأمنة مع أقل أخطاء. ويجب التحقق من إشعارات الدفع المستلمة عادة من الأطراف المقابلة للدائنين مع السجلات الداخلية قبل أن ينفذ الدفع. ويجب أن يتم الدفع في التاريخ؛ بالإضافة، يجب أن يكون هناك إجراءات مراقبة أخطاء الدفع و المتأخرات وإجراءات السيطرة على مستوى المتأخرات. ويجب أن تخضع جميع المدفوعات لعملية تصريح للقيام بها من قبل شخصين على الأقل.

ويجب أن يشتمل إجراء إدخال بيانات الدين على تحقق منفصل من صحة هذه الإدخال. ويجب أن يتم إضفاء الشرعية على هذه البيانات بشكل مطرد مقابل إشعارات استلام الدفعات؛ بالإضافة، وبشكل مفضل يجب إجراء تأكيد مستقل لجميع البيانات بشكل سنوي مع الدائنين الخارجيين والمستثمرين المحليين الرئيسيين.

ويجب أن تخزن نسخة أصلية موقعة من كل اتفاقية قرض أو عملية استثمار مالية في مكان آمن والذي سيحمي الوثائق من حوادث مثل السرقة والحريق، والفيضان أو أية حوادث أخرى قد تتلف أو تدمر هذه السجلات. ويجب أن تتاح نسخة من كل اتفاقية لدى جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين). ويجب أن تحفظ كل مراسلة مع الدائن / النظير المقابل أثناء فترة حياة كل قرض / استثمار مالي (يشار إليه بـ"سجلات إدارة الدين") في نظام أرشفة آمن.

يجب أن يكون هناك صلاحيات وضوابط حول إتاحة الوصول إلى نظام إدارة الدين، مع إدارة نشطة لتصريحات دخول الأفراد إليه وكلمات سر. وبشكل مفضل، يجب أن تكون الأنظمة قادرة على إنتاج مسارات تدقيق تظهر من داخل النظام والمستوى الذي دخل إليه.

ويجب أن تؤخذ وبشكل متكرر نسخة من بيانات الدين (نسخة احتياطية) وتحفظ في موقع آمن خارج المبنى الذي تقع فيه قاعدة بيانات الدين. ويجب أن يكون الموقع الذي تخزن فيه النسخ الاحتياطية محمي من حوادث مثل السرقة، والحريق والفيضانات أو غيرها من الحوادث التي قد تتلف أو تدمر أي من هذه النسخ الاحتياطية.

ويجب الالتزام بالإجراءات الموثقة المشار إليها أدناه. وإن لم يكن ذلك الحال، يجب أن تقرأ المؤشرات أدناه وكما لو لم يكن دليل الإجراءات موجود.

الأبعاد التي ستقيم:

24. إتاحة وجودة الإجراءات الموثقة لتسيير عمليات خدمة الدين.
25. إتاحة وجودة الإجراءات الموثقة لتسجيل وإضافة الشرعية على بيانات الدين، وكذلك خزن الاتفاقيات وسجلات إدارة الدين.
26. إتاحة وجودة الإجراءات الموثقة حول التحكم بالدخول إلى نظام تسجيل / إدارة دين الحكومة المركزية.
27. التكرار ووجوده خارج الموقع وذلك في خزن النسخ الاحتياطية لنظام تسجيل / إدارة الدين.

الدرجة	المتطلبات
A	1. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. وبالإضافة، يتم إعداد أوامر الدفع الداخلية وتصدر إلكترونياً عبر معالجة مباشر.
	2. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. وبالإضافة، يتم إجراء تأكيد سنوي مستقل لجميع البيانات مع الدائنين الخارجيين والمستثمرين المحليين الرئيسيين.
	3. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. وبالإضافة، تنتج الأنظمة مسارات تدقيق توضح من دخل النظام والمستوى الذي دخل إليه.
	4. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. وبالإضافة، يتم أخذ النسخ الاحتياطية من نظام تسجيل / إدارة

الدرجة	المتطلبات
	الدين بشكل يومي وتحفظ في نظام أرشفة أمن قبل أن تنقل إلى موقع منفصل آمن في نهاية الأسبوع.
B	<p>1. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، يتم إعداد أوامر الدفع الداخلية بشكل إلكتروني ويتم تحديث دليل الإجراءات على الأقل كل سنتين.</p> <p>2. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، يتم تحديث دليل الإجراءات على الأقل كل سنتين.</p> <p>3. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. وبالإضافة، يتم تحديث الإجراءات الموثقة بشكل متكرر عندما يحصل تغيير في الموظفين.</p> <p>4. يتم أخذ النسخ الاحتياطية لنظام تسجيل / إدارة الدين على الأقل مرة أسبوعياً وتخزن في موقع منفصل وآمن حيث تحمي النسخ الاحتياطية من حوادث مثل السرقة، والحريق، والفيضانات أو أية حوادث أخرى قد تتلف أو تدمر أي من هذه النسخ الاحتياطية.</p>
C	<p>1. هناك دليل إجراءات لتسيير خدمة الدين متاح بشكل جيد بما في ذلك: (أ) يتم التحقق من جميع إشعارات الدفع مع السجلات الداخلية قبل أن يتم الدفع، (ب) تخضع عملية أوامر الدفع الداخلية لتصريح من قبل شخصين على الأقل، و (ت) يتم الدفع في التاريخ المستحق.</p> <p>2. هناك دليل إجراءات متاح لتسجيل وإضفاء الشرعية على بيانات الدين، وكذلك خزن الاتفاقيات وسجلات إدارة الدين، بما في ذلك (أ) يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة بشكل منفصل قبل أن تعتبر الإدخالات مكتملة، (ب) يتم إضفاء الشرعية على بيانات الدين بشكل متسق مقابل إشعارات استلام الدفعات، (ت) تخزن وتؤرشف جميع النسخ الموقعة الأصلية لاتفاقيات الدين واتفاقيات الاستثمارات المالية في مكان آمن حيث تحمي الوثائق من النسخ الاحتياطية من حوادث مثل السرقة، والحريق، والفيضانات أو أية حوادث أخرى قد تتلف أو تدمر أي من هذه السجلات، و(ث) تحفظ جميع سجلات إدارة الدين في مكان أرشيف آمن.</p> <p>3. هناك إجراءات موثقة للتحكم بالدخول إلى نظام تسجيل / إدارة دين الحكومة المركزية.</p> <p>4. تؤخذ النسخ الاحتياطية لنظام تسجيل / إدارة الدين على الأقل مرة واحدة شهرياً وتخزن في مكان منفصل وآمن حيث تكون النسخ الاحتياطية في مأمن من حوادث مثل السرقة، والحريق، والفيضانات أو أية حوادث أخرى قد تتلف أو تدمر أي من هذه النسخ الاحتياطية.</p>
D	<p>1. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>2. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>3. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>4. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p>

13- مؤشر أداء إدارة الدين: فصل المهام، قدرات الموظفين و استمرارية النشاط

يجب أن تكون البنية التنظيمية الكفوءة موجودة في جهة إدارة الدين الرئيسية (جهات إدارة الدين) للحفاظ على الأمن والسيطرة على عمليات القروض الحكومية وتلك المتعلقة بالدين، وكذلك استخدام الأموال العامة. ويجب أن يدعم الشكل التنظيمي فصل واضح بين مدراء الدين مع صلاحيات التفاوض على العقود نيابة عن الحكومة المركزية وأولئك المسؤولين عن تسوية العمليات، بما في ذلك، ترتيب المدفوعات، وإدارة الحساب البنكي، والتسجيل في نظام حسابات الحكومة (المشار إليه "بفصل المهام"). بالإضافة، يجب أن يكون هناك وظيفة مراقبة المخاطر والامتثال في جهة إدارة الدين الرئيسية (أو جهات إدارة الدين) لمراقبة ما إذا كانت جميع عمليات إدارة الدين الحكومية في نطاق الصلاحيات والحدود الموضوعة بواسطة السياسة الحكومية ويمثل للالتزامات القانونية والتعاقدية. ويمكن أن يكون هذا فرد من الموظفين أو بشكل مثالي أكثر بواسطة وحدة متخصصة بهذا الدور والمسؤوليات المرتبطة به.

ويجب أن يدعم الهيكل التنظيمي والسياسات الإدارية ممارسات الموارد البشرية السليمة مع عدد كافي ومدرب بشكل مناسب من الموظفين، وتوصيفات وظيفية رسمية، وخطط تدريب تطوير فردية وتقييمات أداء. وعلاوة على ذلك، يجب أن يخضع مدراء الدين لنظام السلوك وإرشادات تضارب المصالح. وبشكل مفضل، يجب أن يتم مراجعة كل هذا وتحديثه على الأقل مرة سنويا.

يجب أن يكون هناك تشديد قوي على التخفيف من / التحكم بالمخاطر التشغيلية المعرف "بمخاطر الخسارة الناجمة من عمليات داخلية غير مناسبة أو فاشلة، الناس، والأنظمة، أو من الحوادث الخارجية". ويجب أن يكون هناك خطة استمرارية النشاط وخطة الشفاء من الكارثة لتغطية الآثار السلبية للمخاطر التشغيلية الرئيسية، وبشكل مفضل أيضا إرشادات موثقة للإدارة الإجمالية للمخاطر التشغيلية.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

28. فصل المهام في بعض الوظائف الرئيسية وكذلك وجود وظيفة مراقبة المخاطر والامتثال.

29. قدرة الموظفين وإدارة الموارد البشرية.

30. وجود خطة إدارة المخاطر التشغيلية، بما في ذلك ترتيبات استمرارية النشاط والشفاء من الكارثة.

الدرجة	المتطلبات
A	<p>1. هناك فصل تنظيمي وطبيعي واضح بين مدراء إدارة الدين مع صلاحيات التفاوض والتعاقد، أولئك المسؤولون عن ترتيب المدفوعات، وأولئك المسؤولون عن تسجيل / احتساب هذه العمليات. يتم فصل موظفي إدخال البيانات عن موظفي التحقق من إدخالاتها في نظام تسجيل الدين تنظيميا. وهناك أيضا وحدة منفصلة مسؤولة عن مراقبة المخاطر والامتثال وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس جهة إدارة الدين ذات العلاقة.</p> <p>2. تم تحقيق متطلبات الدرجة B. وبالإضافة، هناك خطط تدريب وتطوير فردية وتقييمات أداء سنوية لموظفي إدارة الدين الرئيسيين.</p> <p>3. هناك إرشادات موثقة بخصوص إدارة المخاطر التشغيلية، بما في ذلك خطة استمرارية النشاط والشفاء من الكارثة تحوي نقل المكان إلى موقع شفاء تشغيلي، والذي يفحص سنويا على الأقل.</p>
B	<p>1. يوجد فصل تنظيمي واضح بين مدراء الدين مع صلاحية التفاوض والتعاقد، أولئك المسؤولون عن ترتيب المدفوعات، وأولئك المسؤولون عن تسجيل / احتساب هذه العمليات. يتم فصل موظفي إدخال البيانات عن موظفي التحقق من إدخالاتها في نظام تسجيل الدين تنظيميا. وهناك موظفين مكرسين مسؤولين عن مراقبة المخاطر والامتثال.</p> <p>2. تم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. بالإضافة، هناك نظام سلوك وإرشادات تعارض المصالح التي يتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري.</p> <p>3. هناك خطة استمرارية النشاط والشفاء من الكارثة والتي تحدد المواقع المستخدم للشفاء من الكارثة والذي تم فحصه في السنوات الثلاث الماضية.</p>
C	<p>1. هناك فصل واضح بين مدراء إدارة الدين مع صلاحيات التفاوض والتعاقد، أولئك المسؤولون عن ترتيب المدفوعات، وأولئك المسؤولون عن تسجيل / احتساب هذه العمليات. ويكون موظفي إدخال البيانات وموظفي التحقق من هذه الإدخالات مختلفين. هناك موظف واحد على الأقل مسؤول</p>

الدرجة	المتطلبات
	<p>عن مراقبة المخاطر والامتثال.</p> <p>2. هناك عدد كافي من الموظفين المدربين بشكل مناسب مع توصيفات وظيفية رسمية والذي يتم مراجعتها وتحديثها دوريا.</p> <p>3. هناك خطة استمرارية النشاط والشفاء من الكارثة.</p>
D	<p>1. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>2. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>3. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p>

3.6 سجلات الدين ورفع تقاريره

14 - مؤشر أداء إدارة الدين: سجلات الدين

تتطلب الممارسة السليمة أنظمة إدارة دين متكاملة لتسجيل، ومراقبة، وتسوية، والاحتساب بفعالية لجميع ديون الحكومة المركزية والعمليات المتعلقة بالدين، بما في ذلك التخلص السابق من الدين، وإعادة تشكيل الدين (مثل إعادة الجدولة في نادي باريس).¹³ ويجب أن توفر هذه الأنظمة قاعدة بيانات دقيقة، ومتسقة ومتكاملة للديون المحلية والخارجية وتلك مع الضمانات.

يتطلب حاملوا الأوراق المالية الحكومية الصادرة في السوق المحلية تسجيل دقيق لحائزي كل ورقة. ويتطلب هذا وجود نظام سجل ودائع مركزي آمن وكفوء. ويجب أن يوفر نظام السجل معلومات دقيقة وفي وقتها المناسب حول جميع الحائزين على أوراق مالية حكومية. ومن الممارسة الاعتيادية وجود اتفاقية سجل بين من أصدر والمسجل.

وتسمح معظم أنظمة السجل بحسابات المرشح (أي، حسابات باسم بنك محلي راعي وحائز على الأوراق المالية نيابة عن عملاءه. وبالنسبة للأوراق المالية المسجلة باسم المرشح، يمكن تحديد الملكية المستفيدة فقط من سجلات البنك الراعي. ولأغراض رفع التقارير والأغراض الإحصائية، يقوم شخص ما (عادة البنك المركزي) بامتلاك الصلاحية لطلب الراعي المحلي لمشاركة المعلومات التي بحيازة المستثمر الأجنبي. وفي المؤشرات أدناه، "الحائزين على أوراق مالية حكومية" لا يشملوا المستثمرين النهائيين في حالة حسابات المرشح.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

31. كمال ومناسبة توقيت سجلات دين الحكومة المركزية.
32. سجلات مكتملة ومحدثة لجميع الحائزين على أوراق مالية حكومية في نظام سجل آمن.

الدرجة	المتطلبات
A	1. هناك سجلات دين مكتملة بالنسبة لدين الحكومة الداخلي والخارجي والمضمون تتأخر شهر، وكذلك جميع العمليات المتعلقة بالدين بما في ذلك التخلص من الدين السابق، وإعادة هيكلة الدين. 2. يوجد لدى نظام السجل سجلات آمنة ومحدثة لجميع الحائزين على الأوراق المالية الحكومية الخاضعة لتدقيق سنوي.
B	1. هناك سجلات دين مكتملة بالنسبة لدين الحكومة الداخلي والخارجي والمضمون تتأخر شهرين، وكذلك جميع العمليات المتعلقة بالدين بما في ذلك التخلص من الدين السابق، وإعادة هيكلة الدين. 2. يوجد لدى نظام السجل سجلات آمنة ومحدثة لجميع الحائزين على الأوراق المالية الحكومية التي تم تدقيقها في السنوات الثلاث الماضية
C	1. هناك سجلات دين مكتملة بالنسبة لدين الحكومة الداخلي والخارجي والمضمون تتأخر ثلاثة أشهر، وكذلك جميع العمليات المتعلقة بالدين بما في ذلك التخلص من الدين السابق، وإعادة هيكلة الدين. 2. يوجد لدى نظام السجل سجلات آمنة ومحدثة لجميع الحائزين على الأوراق المالية الحكومية.
D	لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.

¹³ وتبني أبعاد تقييم هذا المؤشر والمؤشر التالي بخصوص رفع تقارير الدين بشكل كبير على إطار عمل تقييم جودة البيانات بالنسبة لإحصاءات الدين الخارجية، إطار عمل مقبول دولياً لتقييم جودة البيانات، بما في ذلك الممارسات الجيدة لتراكم البيانات وتوزيعها. وتوجد المزيد من التفاصيل حول إطار عمل تقييم جودة البيانات في الدليل المصاحب للمؤشرات.

15- مؤشر أداء إدارة الدين: رفع تقارير الدين

يجب أن ترفع الحكومة تقارير، كلا من دين الحكومة المركزية وإجمالي القطاع العام غير المالي¹⁴ و ضمانات القروض القائمة لتحقيق التزامات رفع تقارير قانونية أو تعاقدية أو كلاهما. وبشكل خارجي سيتضمن هذا رفع تقارير لمؤسسات مالية دولية، وتبادل الأسهم، وسلطات تشريعية خارجية، حيثما كان ذلك منطبقاً.¹⁵

ويجب إعداد نشرة دين إحصائي (أو ما يعادلها) تغطي ديون الحكومة المركزية المحلية والخارجية و ضمانات القروض. ويمكن أن يكون هذا على شكل نشرة منتظمة للبنك المركزي يكون فيها جداول إحصائية أنتجها مكتب الإحصاء، أو جداول منشورة في حسابات الحكومة المالية. ويجب أن تنشر النشرة على الأقل بشكل سنوي (وبشكل مفضل، فصلياً أو نصف سنوي) وتقديم معلومات حول مخزون الحكومة المركزية من الدين (وفق الدائنين، تصنيف الإقامة، الأداة، أساس سعر فائدة العملة، وتاريخ الاستحقاق المتبقي)، تدفقات الدين (الأساسي ومدفوعات الفائدة عليه)، معدلات الدين / المؤشرات، وإجراءات المخاطر الأساسية لمحفظه الدين.

الأبعاد التي يجب تقييمها:

33. تحقيق متطلبات رفع التقارير القانونية والتعاقدية لدين الحكومة المركزية لجميع الجهات المحلية والخارجية.
34. تحقيق متطلبات رفع التقارير القانونية والتعاقدية لجميع الجهات المحلية والخارجية.
35. جودة والتوقيت المناسب في نشر نشرة الدين الإحصائية (أو ما يعادلها) والتي تغطي دين الحكومة المركزية.

الدرجة	المتطلبات
A	<ol style="list-style-type: none"> 1. يحقق رفع التقارير بخصوص دين الحكومة المركزية والخارجي بشكل كامل جميع المتطلبات القانونية والتعاقدية، مع بيانات الدين التي خلال شهر من تاريخ رفع التقرير. 2. يحقق رفع تقارير إجمالي دين القطاع العام غير المالي و ضمانات القروض جميع المتطلبات القانونية والتعاقدية، مع بيانات الدين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفع التقرير. 3. يتم نشر نشرة دين إحصائية (أو ما يعادلها) تغطي دين الحكومة المركزية، مع جميع الفئات مدرجة في قسم المقدمة أعلاه، على الأقل بشكل نصف سنوي، مع بيانات الدين التي لا تتجاوز أكثر من ثلاثة سنوات من تاريخ النشر.
B	<ol style="list-style-type: none"> 1. يحقق رفع التقارير بخصوص دين الحكومة المركزية والخارجي بشكل كامل جميع المتطلبات القانونية والتعاقدية، مع بيانات الدين التي خلال شهرين من تاريخ رفع التقرير. 2. يحقق رفع تقارير إجمالي دين القطاع العام غير المالي و ضمانات القروض جميع المتطلبات القانونية والتعاقدية، مع بيانات الدين خلال ستة أشهر من تاريخ رفع التقرير. 3. يتم نشر نشرة دين إحصائية (أو ما يعادلها) تغطي دين الحكومة المركزية، مع جميع الفئات مدرجة في قسم المقدمة أعلاه، على الأقل بشكل نصف سنوي، مع بيانات الدين التي لا تتجاوز أكثر من ثلاثة سنوات من تاريخ النشر.
C	<ol style="list-style-type: none"> 1. يحقق رفع التقارير بخصوص دين الحكومة المركزية والخارجي بشكل كامل جميع المتطلبات القانونية والتعاقدية، مع بيانات الدين التي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفع التقرير. 2. يحقق رفع تقارير إجمالي دين القطاع العام غير المالي و ضمانات القروض جميع المتطلبات القانونية والتعاقدية، مع بيانات الدين خلال تسعة أشهر من تاريخ رفع التقرير. 3. يتم نشر نشرة دين إحصائية (أو ما يعادلها) تغطي دين الحكومة المركزية، مع جميع الفئات

¹⁴ يتشكل القطاع العام غير المالي من الحكومة المركزية (أموال الميزانية، والخارج على الميزانية والضمان الاجتماعي)، الحكومة المركزية واللامركزية، والمؤسسات العامة عبر المالية. وبالتالي، تستنتج المؤسسات المالية العامة (والتي من بينها البنوك المملوكة للحكومة) والسلطة النقدية.

¹⁵ يقدم دليل أداة تقييم مؤشرات أداء إدارة الدين المراجع الدولية الأساسية التي تحكم الممارسات السليمة في مجال رفع تقارير بيانات الدين. وتشمل الأمثلة على، إحصائيات الدين الخارجي؛ دليل للممثلين والمستخدمين و دليل الإحصاءات المالية الحكومية.

الدرجة	المتطلبات
	مدرجة في قسم المقدمة أعلاه (باستثناء الإجراءات الأساسية لمخاطر حقيبة الدين)، على الأقل بشكل سنوي، مع بيانات الدين التي لا تتأخر أكثر من ستة أشهر من تاريخ النشر.
D	<p>1. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>2. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p> <p>3. لم يتم تحقيق المتطلب الأدنى للدرجة C.</p>